



**دور الملكية المؤسسية و الحكومية في الحد من الإدارة الحقيقية
للأرباح: دراسة تطبيقية**

**The Role of Institutional and Government Ownership in
mitigating Real Earnings Management: An Applied Study**

أ/ رحمة محمد السيد جبر رفاعي

باحث ماجستير

أ.م.د / إبراهيم زكريا عرفات
استاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

أ.د / شوقي السيد فوده
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد (١١) - العدد (١٩) - الجزء الاول
يناير ٢٠٢٥ م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر هيكل الملكية المؤسسية و الحكومية في الحد من الادارة الحقيقية للأرباح في بيئة الاعمال المصرية . وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينة مكونه من عدد ٣٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣ . استخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب الاحصائية الملائمة منها اسلوب الإنحدار الخطى المتعدد ، و نموذج الارتباط . و توصلت الدراسة الى النتائج التالية : وجود اثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية على مستوى الادارة الحقيقية للأرباح وهذا الاثر سلبي بما يعني أنه كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية إنخفضت ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح ، و بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة هيكل الملكية الحكومية علي مستوى الإدارة الحقيقية للأرباح .

الكلمات المفتاحية: الإدارة الحقيقية للأرباح ، هيكل الملكية المؤسسية ، هيكل الملكية الحكومية

Abstract

This study aims to determine the impact of institutional and government ownership structures on mitigating earnings management in the Egyptian business environment. The study relied on a sample of 30 non-financial companies listed on the Egyptian Exchange during the period from 2020 to 2023. The study employed a set of appropriate statistical methods, including multiple linear regression and correlation analysis. The study found the following results: there is a statistically significant negative effect of institutional ownership on the level of earnings management, meaning that as the proportion of institutional ownership increases, earnings management practices decrease. However, there is no statistically significant effect of government ownership structure on the level of earnings management.

Keywords: Earnings management, institutional ownership structure, government ownership structure.

١- الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة الدراسة

يُعتبر هيكل الملكية عن هويات حملة الأسهم في الشركات وحجم ممتلكاتهم، حيث يعتبر هيكل الملكية المتغير الرئيسي الذي يؤثر على نتائج الشركة. ويمكن التفرقة بين نوعين من هيكل الملكية في الشركات وهما: هيكل الملكية المركزة والتي تشير إلى تركيز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وهيكل الملكية المشتتة تشير إلى وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة بحيث يمتلك كل مساهم عدداً قليلاً من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكيته ٥% من اسهم الشركة (Choi, 2018)

تعد الأرباح المحاسبية التي يتم التقرير عنها من خلال القوائم المالية من أهم مقاييس تقييم أداء الشركات، كما يتم استخدامها في إبرام العديد من التعاقدات سواء بين الملاك والإدارة (عقود الحوافز والمكافآت) أو بين المنشأة والمقرضين (عقود الديون) ، و نظراً لأهمية رقم الربح واستخداماته المتعددة من جانب الأطراف المختلفة أصحاب المصالح في المنشأة، فقد تلجأ الإدارة للتأثير على رقم الربح بهدف تضليل تلك الأطراف والوصول برقم الربح إلى مستوى معين، وهو ما يُعرف في الدراسات المحاسبية بإدارة الأرباح، وإدارة الأرباح تعرف بأنها تدخل متعمد من قبل الإدارة أو معدي القوائم المالية سواء عند وضع المعايير أو تعديلها أو تطبيقها، أو عند اتخاذ قرارات تمويلية أو تشغيلية أو استثمارية ، وذلك بهدف الوصول إلى رقم الربح المرغوب فيه والذي يحقق المصالح الذاتية لها(Call, 2019)

٢/١ مشكلة الدراسة

في ظل الأونة الأخيرة إتجه المديرين الي اتباع أسلوب الإدارة الحقيقية للأرباح بدلا من الإدارة المحاسبية للأرباح حيث تتمتع الإدارة الحقيقية للأرباح بمساحة زمنية طويلة علي امتداد الفترة المحاسبية ولذلك تقوم الإدارة بتطويع الأنشطة الحقيقية لتلبية أهدافها وغاياتها في الأجل القصير دون النظر للعواقب المستقبلية المترتبة على الإدارة الحقيقية للأرباح في الأجل الطويل (Cuperation, et al, 2015)

هدفت الدراسة إلى تحديد اثر نسبة الملكية المؤسسية سواء ملاكها متمرسون او تجار و الملكية الحكومية و دورهم في الحد من الدوافع الانتهازية لدي المديرين و مدي حساسية الشركات لدوافع ادارة الأرباح حيث يفضل بعض المديرين ممارسة ادارة الارباح من خلال الانشطة الحقيقية (anwar, 2019)

و من هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال البحثي الرئيسي التالي :

ما دور هيكل الملكية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح علي الشركات المساهمة المصرية ؟

وينبثق من هذا السؤال البحثي الرئيسي عدد من الأسئلة البحثية الفرعية ويمكن صياغتها على النحو التالي:-

١. ما دور نسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

٢. ما دور نسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

٣/١ هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان دور هيكل الملكية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح مع التطبيق على الشركات المساهمة المصرية . ولكي يتحقق الهدف الرئيسي للدراسة يجب ان يتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١. بيان دور نسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

٢. بيان دور نسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟

٤/١ أهمية الدراسة

وتتمثل الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة على النحو التالي :

١/٤/١ الأهمية العلمية و تتمثل في العناصر التالية :

١. تعتبر الإدارة الحقيقية للأرباح أحد المجالات البحثية الحديثة التي يهتم بها المحاسبين و مراقبي الحسابات على المستوى الدولي في الفترة الأخيرة.
٢. ندرة الدراسات و الابحاث على حد علم الباحثة التي تناولت تأثير نسبة هيكل الملكية والتي تناولت منها نسبة كلا من الملكية المؤسسية ، و الملكية الحكومية وتأثيرهما على الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
٣. تعتبر البيئة المصرية مجالاً خصباً لدراسة مشكلة اثر هيكل الملكية على الإدارة الحقيقية للأرباح وذلك في خلال نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة المصرية.
٤. على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت هيكل الملكية على الإدارة المحاسبية للأرباح والأداء المالي الا ان هذه الدراسة تناولت هيكل الملكية وتأثيره على الإدارة الحقيقية للأرباح لدى الشركات المساهمة المصرية.

٢/٤/١ الأهمية العملية و تتمثل في العناصر التالية :

١. بيان دور نسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح لدى الشركات المساهمة المصرية.

٢. تتمثل الأهمية العملية أيضا في بيان دور هيكل الملكية الحكومية في مقاييس إدارة الأرباح لكشف التلاعب و الإحتيال في ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية

٥/١ منهج الدراسة

في ضوء تحقيق أهداف الدراسة إتمدت الباحثة على المنهجين التاليين:

١. **المنهج الاستنباطي:** إتمدت عليه الباحثة في بناء الاطار النظري (الفكري) و صياغة فروض الدراسة وذلك من خلال المراجع والدوريات العلمية و الأبحاث العربية والأجنبية التي تخدم الدراسة بصورة جيدة.
٢. **المنهج الاستقرائي :** إتمدت عليه الباحثة لإتمام الدراسة التطبيقية حيث قامت باستقراء واقع البيئة المصرية و ذلك من خلال تجميع البيانات و المعلومات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة و لإختبار الفروض التي تم التوصل إليها من خلال الإطار النظري الفكري ، لتحديد مدى قبول الفروض من عدمه

٦/١ نطاق الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في التعرف على اثر هيكل الملكية على ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية و لتحقيق هذا الهدف و التركيز عليه وضعت الباحثة الحدود التالية للبحث و تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية:

١. تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة خلال السنوات من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣ و ذلك من خلال توافر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة خلال هذه الفترة فضلا عن حداثة البيانات .
٢. تقتصر الدراسة على نوعين من أنواع من هياكل الملكية وهما هيكل الملكية المؤسسية ، الملكية الحكومية فقط دون التطرق لجوانب اخري لا تخدم الدراسة .
٣. تم إختيار الشركات التي تتوافر بها البيانات المالية بانتظام و ألا تكون قد تعرضت للشطب أو الإندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة .

٧/١ الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة

و هنا يتم عرض و تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحثو تحديد الفجوة البحثية

١/٧/١ عرض الدراسات السابقة

١. دراسة كلا من الشاهد و العناني ، (٢٠١٧) بعنوان: اثر هيكل الملكية وخصائص المصارف علي جودة الأرباح ، و هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر هيكل الملكية في جودة الأرباح في البنوك الأردنية

كما تهف الدراسة أيضا للتعرف علي اثر بعض خصائص البنوك في جودة ارباحها، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية وبالتالي يوجد علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

٢. دراسة الحناوي، (٢٠١٩) بعنوان: اثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، و هدفت هذه الدراسة الي بيان اثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية من خلال التعرف علي انسب المفاهيم لهيكل الملكية وجودة التقارير المالية وكذلك اهم المقاييس المستخدمة في كل منهم بهدف اشتقاق مجموعة من الفروض التي تختبر اثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية ، و توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية وبالتالي يوجد علاقة ايجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة التقارير المالية.

٣. دراسة بطاينة،(٢٠١٩) بعنوان: اثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية علي الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة و هدفت هذه الدراسة إلي : بيان أثر كل من هيكل ملكية عائلي ، غير عائلي وتطبيق الحاكمية المؤسسية علي الأداء المالي للشركات الصناعية وللخدمية المدرجة في بورصة عمان و توصلت الدراسة إلى أن الحاكمية المؤسسية تؤثر علي أداء الشركات ويمكن قياسها بمؤشرات الأداء السوقية والمحاسبية وهذا يدل علي اهتمام المستثمر الأردني بأهمية وجود اليات الحاكمية لحماية مصالحه و لتخفيض تكاليف الوكالة .عدم التزام الشركات العائلية فيما يتعلق بالفصل بين مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، وكما أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس إدارة الشركات ذات ملكية عائلية يمكن ان يساعد في تحقيق المزيد من الانضباط والرسمية لاجتماعات المجلس

٤. دراسة السمدوني ، (٢٠٢٠) بعنوان : اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية ، و هدفت الي :بيان اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية وذلك بالتطبيق علي الشركات غير المالية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية و توصلت هذه الدراسة إلى: وجود اثر سلبي غير معنوي لكل من الملكية المؤسسية والملكية العائلية علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية.

٥. دراسة غازي،(٢٠٢١) بعنوان : اثر العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة التدفقات النقدية علي تكلفة رأس المال : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في سوق المال المصري ، و هدفت هذه الدراسة إلي الحصول علي أدلة ميدانية للأثار المباشرة لأنماط هيكل الملكية علي كل من إدارة التدفقات النقدية وتكلفة رأس المال بشقيه المملوك والمقترض وكذلك تحليل الاثار غير المباشرة لأنماط هيكل الملكية علي تكلفة رأس المال من خلال استخدام إدارة التدفقات النقدية كمتغير وسيط بالإضافة لبيان اثر ممارسات إدارة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية علي تكلفة رأس المال و توصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة ايجابية بين ادارة التدفقات النقدية وكل من الملكية المشتتة والملكية الحكومية والملكية المؤسسية والملكية الاجنبية والملكية الادارية ، وجد الباحث اثار غير مباشرة ايجابية لكل من الملكية المشتتة والمؤسسية

والحكومية والاجنبية والادارية علي كل من المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال وتكلفة رأس المال المملوك.

٦.دراسة الناصر،(٢٠٢١) بعنوان : اثر هيكل الملكية علي ربحية السهم العادي للشركات المساهمة المصرية "دراسة امبريقية ، و هدفت هذه الدراسة الي:إختبار اثر هيكل الملكية علي ربحية السهم العادي وتوصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة معنوية موجبة ذات دلالة احصائية بين كل من الملكية المؤسسية ، حجم الشركة ، الرفع المالي مع المتغير التابع ربحية السهم العادي.و كما توصلت لعدم وجود علاقة معنوية بين كل من الملكية الحكومية ، الملكية الادارية ، الاجنبية،الملكية الفردية) و ربحية السهم العادي.

٧. دراسة Siraji & Nazar, (2021) بعنوان : How do Family and Managerial Ownership Structure Effect Real Earnings Management? و هدفت هذه الدراسة الي دراسة تأثير الملكية العائلية والإدارية على الملكية الحقيقية إدارة أرباح شركات مختارة غير مالية مدرجة في بورصة كولومبوفي سريلانكا. (CSE) توصلت هذه الدراسة إلى : الملكية العائلية والإدارية تلعب دورًا بارزًا ويرتبط ارتباطًا سلبيًا بنشاط إدارة الربح الحقيقي،و كما أنها تساهم في المعرفة في إدارة الأرباح لأدب نظرية الوكالة في الاقتصاديات النامية ، ومساعدة المستثمرين ومراجعي حسابات الموردين وصانعي السياسات لأنشطة صنع القرار الخاصة بهم عن طريق الكشف عن إدارة الربح الحقيقي في هيكل ملكية مختلف.

٨. دراسة GALDI, (2021) بعنوان: Inventory Costs and Real Earnings Management Behavior و هدفت هذه الدراسة إلي : معرفة ما إذا كان سلوك إدارة الأرباح الحقيقية لشركات التصنيع قد تغير بعد اعتماد SFAS 151 ، توصلت هذه الدراسة الي : الشركات المشبوهة تشارك في زيادة إنتاج المخزون للوفاء بمعايير الأرباح قبل وليس بعد SFAS 151 ، وغير SFAS 151 طريقة المحاسبة عن كيفية تخصيص التكاليف العامة الثابتة بين بيان الدخل والمخزون النهائي ، مما أدى إلى زيادة التكلفة الاقتصادية لنقص الإنتاج، وانخفض الإنتاج الزائد للمخزون استجابة لمعيار SFAS 151، و تجنب المديرون عمومًا الإنتاج الزائد على الرغم من حقيقة أنه يمكن أن يزيد الدخل المبلغ عنه في الفترة الحالية.

٩. دراسة أبو طالب، (٢٠٢٢) بعنوان: اثر ممارسات إدارة الأرباح على العائد السوقي للأسهم :مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية و هدفت هذه الدراسة إلى : دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح الإجمالية من خلال كل من ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية باستخدام الإستحقاق الإختياري و ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية معا على العائد السوقي للسهم و توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين ممارسات إدارة الأرباح الإجمالية و بين العائد السوقي للسهم في الشركات عينة الدراسة وقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح الإجمالية يؤدي لخفض العائد السوقي للسهم.

٢/٧/١ تحليل و تقييم الدراسات السابقة (من وجهة نظر الباحثة):

١. إتفقت دراسة (أبوسردانة، ٢٠١٠) مع دراسة (الشاهد و عناني، ٢٠١٧) (الحناوي، ٢٠١٩) و أن إستقلالية نشاط مجلس الإدارة له تأثير كبير على جودة الإفصاح وجودة التقارير المالية مما يعزز شفافية المعلومات ويزيد من قيمة الشركة.
٢. وجود ملاك مؤسسين ذات درجة عالية من الفهم و لديهم قدرة كبيرة على تفسير المعلومات و يدعم فرض الرقابة الكفاء على مديري الشركات مما يقلل من ممارسات إدارة الأرباح.
٣. أشارت أن المستثمر المؤسسي يمكنه التلاعب بالمعاملات الحقيقية تحت ضغط سوق راس المال ويمكن أن تكون ملكية المؤسسات تسعى إلى إدارة أرباحها في الأجل القصير دون النظر للعواقب المستقبلية و يرجع ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى إختلاف أساليب القياس و إختلاف البيئة و حجم العينة المستخدمة ولا يمكن الجزم بوجود علاقة ثابتة لتأثير أنماط هيكل الملكية على الإدارة الحقيقية للأرباح .

٣/٧/١ اهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية)

١. تناولت هذه الدراسة أنماط متعددة من هيكل الملكية وهي هيكل الملكية المؤسسية و هيكل الملكية الحكومية وإختبار دورهما في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
٢. إختبار الدراسة التطبيقية في البيئة المصرية و التي تختلف في السمات و الخصائص عن البيئات الأخرى.
٣. إعتمدت الباحثة على نماذج مختلفة للقياس و التي تقيس نسب هيكل الملكية و مستوي الإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية .

٢- الإطار النظري (الفكري) للدراسة

١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح

١/١/٢ تعريف الإدارة الحقيقية للأرباح: الإدارة الحقيقية للأرباح تتمثل في مجموعة من القرارات التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية التي تهدف إلى التأثير في رقم الربح المعلن عنه ومن أشهر هذه القرارات المتعلقة بتحديد حجم الإنتاج و القرارات الخاصة بإيراد المبيعات و القرارات المتعلقة بالمصروفات الإختيارية (Choi et al,2018) تشمل العمليات الحقيقية التي تهدف الي التأثير علي رقم الربح المعلن عنه وهو ما يطلق عليه الإدارة الحقيقية للأرباح ومن الأمثلة عليها إدارة المصروفات الإختيارية كمصاريف البحث والتطوير ، واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة و تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تخفيض تكلفة البضاعة المباعة ، و التلاعب بالمبيعات من خلال منح خصومات سعرية و تقديم تسهيلات إئتمانية.

و عرفها (Sugiyanto,A.C.,2018): بأنها إجراءات تقوم من خلالها إدارة الشركة باستخدام القرارات التشغيلية التي يتخذونها للتحكم في الأرباح وإدارتها ، وبالتالي التأثير علي مخرجات النظام المحاسبي .

٢/١/٢ دوافع الإدارة الحقيقية للأرباح

لا تختلف دوافع الإدارة الحقيقية للأرباح عن دوافع الإدارة المحاسبية للأرباح حيث ينشأ دافع إدارة الربح لدى الإدارة ثم تقرر الإدارة أى الأساليب تستخدم من أجل تلبية إحتياجات هذا الدافع و يمكن للباحثة توضيح أهم دوافع الإدارة الحقيقية للأرباح كما يلي:-

١. دوافع متعلقة بتشريعات تنظيمية والتكاليف السياسية & Political Costs

Regulatory Motivations

- **دافع تجنب التكاليف السياسية** : أشارت دراسة (حماد،٢٠١٧) أن العديد من الشركات تلجأ لإدارة أرباحها لتجنب التكاليف السياسية والتشريعية المفروضة علي الشركة خاصة القواعد الحكومية والسياسات الضريبية وطلبات نقابات العمال حيث تخضع الشركات كبيرة الحجم لقوانين وتشريعات تنظيمية صارمة مثل المتطلبات الخاصة برأس مال البنوك (قواعد إتفاقية بازل 2 Basel II ، ومتطلبات الملاءمة المالية Solvency في صناعة التأمين ، ومتطلبات خاصة بالصناعة ككل.

- **دافع تخفيض العبء الضريبي** : في بعض الأحيان تلجأ الإدارة لتخفيض الأرباح من أجل تخفيض العبء الضريبي وللخضوع الي شرائح ضريبية أقل أو تعظيم الأرباح في فترة الإعفاء الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية ، وعند تحقيق خسائر تتبع إستراتيجية تصفية الخسائر (Big Bath) وهي طريقة للتخلص من الخسائر مرة واحدة والاستفادة بترحيلها ، وتعظيم الأرباح والمكافآت في الفترات القادمة وفقا للمادة رقم (٢٩) من قانون الضرائب(الجرف،٢٠١٧).

٢. **دوافع متعلقة بتوقعات المحللين Analyst Forecast** : رقم صافي الربح المحاسبي يعتبر أهم مقياس يعتمد عليه المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين للحكم علي الأداء الاقتصادي للشركة واتخاذ القرارات الاستثمارية ، والحكم علي كفاءة الإستثمار في شركات من خلال القدرة علي التنبؤ باستمرارية الشركات في المستقبل من خلال رقم الربح ، لذلك يقوم المديرين بإدارة الأرباح الحقيقية لمقابلة توقعات المحللين الماليين.

٣. **دوافع تعاقدية Contractual Motivations** : و يتم تصنيفها إلى ما يلي:

أ. عقود الحوافز و المكافآت : Incentive and reward contracts

ب. عقود العمل Employment Contracts

ج. عقود الاقتراض Debt Contrast

٣/١/٢ استراتيجيات إدارة الأرباح

تلجأ الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح إلى ثلاث إستراتيجيات للوصول لرقم الربح المستهدف و فيما يلي عرض مختصر لهذه الإستراتيجيات على النحو التالي (مندور،٢٠١٦؛ حسين،٢٠١٥)

أ) إستراتيجية زيادة الربح

(ب) استراتيجية تدنية الربح

(ت) استراتيجية تمهيد الدخل

٤/١/٢ العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في قدرة أو رغبة الإدارة للقيام بممارسات إدارة الربح والتي تتمثل أهمها في :-

- أ- تركيبة هيكل الملكية: كلما زاد تركيز الملكية كلما كانت الرقابة أعلى ، ويقفل إستغلال كبار المساهمين و تنخفض الإدارة الحقيقية للأرباح مما يزيد من حماية المستثمر الخارجي .
- ب- أداء الشركة : من أهم العوامل المؤثرة على الإدارة الحقيقية للأرباح و يستخدم عند تقييم وضع الشركة ومدى قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها في الفترة المحددة لأنه كلما ارتفع أداء الشركة كلما قلت ممارسات إدارة الربح ، (Swai&Mbogela,2016).
- ت- الحالة التنافسية للمشروع : إختلاف بيئة التشغيل عبر الشركات تؤدي إلي إختلاف العواقب الاقتصادية الناتجة عن الإدارة الحقيقية للأرباح ، ولذلك مستوي المنافسة داخل الصناعة يقيد من الإدارة الحقيقية للأرباح.
- ث- الآثار الضريبية الفورية: نظرا للتأثير المباشر للتلاعب بالانشطة الحقيقية على التدفقات النقدية الحالية والارباح الفعليه ، مستويات الإدارة الحقيقية للأرباح تنخفض في الشركات التي تحاسب ضريبيا بمعدلات ضريبية مرتفعة عنها في الشركات التي تحاسب ضريبيا بمعدلات ضريبية منخفضة (Zang,2012).
- ج- الموقف المالي للمشروع : يمثل الموقف المالي للمشروع احد العوامل المؤثرة على الادارة الحقيقية للأرباح الموقف المالي القوي يمنح للمدير قدرة اكبر على ممارسات الادارة الحقيقية للأرباح ، و في بعض الأحيان تخشى الإدارة ممارسة الإدارة الحقيقية للأرباح حتى لا يزداد موقفها المالي تعقيد وتخشى التداعيات السلبية لممارسات الادارة الحقيقية للأرباح فتتجنبها(عرفات،٢٠١٧)
- ح- جودة المراجعة: دراسة (David et al,2012) اختبرت مدى إستجابة المراجع الخارجي لإكتشاف الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال زيادة خطر المراجعة ، وتوصلت إلى أن المراجع الخارجي يستجيب لإكتشاف الإدارة الحقيقية للأرباح في حالة وجود مؤشرات تدل عليها أثناء عمله ولكنه لا يخطط لإكتشافها في مرحلة تخطيط المراجعة حيث يخرج ذلك عن نطاق عمله و ذلك بزيادة خطر المراجعة.

٥/١/٢ ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح و أثرها علي قيمة الشركات المساهمة المصرية.

تستخدم الإدارة الحقيقية للأرباح لإخفاء الوضع الحقيقي للشركة ، وعلي الرغم من أنها تحقق هدف الإدارة في الأجل القصير إلا انها تؤثر علي الوضع المستقبلي للشركة ، و يمكن للإدارة ممارسة الإدارة الحقيقية من خلال التحكم في القرارات المتعلقة الحجم و توقيت

الأنشطة التشغيلية و التمويلية و الإستثمارية مما يمكن معه تصنيف ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح إلى ثلاث مجموعات وهما :

١/١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية و هي تتمثل فيما يلي

١- التلاعب بالمبيعات Manipulating Sales :

قد تسعى الإدارة لزيادة المبيعات بصورة مؤقتة من خلال منح خصومات سعرية ، وتقديم تسهيلات علي الشروط الائتمانية للمبيعات الأجلة بهدف التأثير علي المعلومات المالية المنشورة في نهاية الفترة المالية ، ويتم ذلك غالبا في الربع الأخير من السنة المالية ، و قد أشارت دراسة (Malik,2015) إلى أن المديرين يقومون تخفيضات في الأسعار لتعزيز المبيعات بشكل مؤقت حيث يتم التلاعب بالمبيعات عن طريق منح زيادة خصم المبيعات أو تدنية الأسعار وخاصة في الربع الأخير ، وذلك يؤدي إلى زيادة مؤقتة في حجم المبيعات ، و من ثم زيادة إيراد المبيعات ، ومن ثم تجنب حدوث خسائر أو إنخفاض في المبيعات والأرباح ، و ذلك من خلال التركيز علي المنتجات التي تنسم بأنها تحقق إيرادات متنوعة.

٢- الإنتاج الزائد Over Production:

يعتبر التلاعب في حجم الإنتاج أحد أساليب التلاعب في البيانات المالية المنشورة ، وقد ترغب الإدارة في تعديل المعلومات المرتبطة بكفاءة العملية الإنتاجية أو المرتبطة بإجمالي تكاليف الوحدات المنتجة، وعندما يكون الهدف زيادة هامش ربح الوحدات المباعة، تقوم الإدارة باتخاذ قرار إنتاج حجم أكبر من المخطط ، ويساهم في تخفيض نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة ، ومن ثم تخفيض التكلفة الإجمالية للوحدة الواحدة، ومن ثم تعظيم هامش الربح ، وترحيل التكاليف إلي المخزون غير المباع ؛ (Chou and Chan ,2018) عزام ، زلط، ٢٠٢٠ .

٣- تخفيض النفقات الاختيارية Reducing Discretionary Expenditures: كما أشارت دراسة (jiang,et al, 2018) : إلى أن خفض الانفاق علي البحوث والتطوير هو أحد الوسائل الرئيسية في الإدارة الحقيقية للأرباح ، و الذي يؤدي إلي زيادة الأرباح مؤقتا ، ولكنه يضر بالقدرة التنافسية طويلة الأجل للشركة ويضر بأدائها علي المدى البعيد.

٢/١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة التمويلية

١- إعادة شراء الأسهم Stock Repurchases : أشار (Kassamany et al. 2017) تمارس الإدارة أسلوب إدارة الأرباح الحقيقية لتتمكن الشركة من إعادة شراء أسهم المملوكة للموظفين بأسعار منخفضة ، من خلال التخفيض المؤقت لربحية المنشأة وقيمتها السوقية ، بهدف التأثير السلبي علي القيمة السوقية للأسهم ، وتحفيز الملاك لاتخاذ قرار البيع .

٢- الحماية وعقود مبادلة القروض بأسهم العادية : حيث يتم الحصول علي قروض والاتفاق علي مبادلتها بعد فترة يتم الاتفاق عليها بأسهم عادية ، مما يعطي ضمان للمقرض بالحصول علي الدين (XU.,2007؛ حماد، ٢٠١٨؛ اللوزي، ٢٠١٣)

٣- توقيت التوريق : يقوم المديرين بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بعمليات التوريق وذلك من خلال اختيار زمن فترة التوريق ، و تقدير الفوائد المحتجزة و حساب مكاسب وفوائد التوريق كتوريق حسابات المدينين و غيرها ويتم الإعراف بها في الدفاتر المحاسبية والتقارير عنها في القوائم المالية وفقا لأهداف المديرين.(Kolsi&matoussi,2011)

٣/٥/١/٢ الإدارة الحقيقية للأرباح من خلال الأنشطة الإستثمارية.

تقوم الإدارة بنشاط إدارة الأرباح من خلال اختيار توقيت بيع الأصول طويلة الأجل في التوقيت الذي يحقق مصالح الإدارة ، كما أكدت دراسة (Sellami M., 2015) أن الإدارة قد تعتمد التلاعب بالأرباح من خلال التحكم في توقيت بيع الأصول و الأوراق المالية بغرض المتاجرة وذلك للتأثير على رقم الأرباح ، ويمكن للإدارة إتخاذ قرار البيع من عدمه في ضوء مقدار ما يمكن تحقيقه من مكاسب نتيجة عملية البيع ، هذه الممارسات تحقق مكاسب للشركة في الأجل القصير فقط وقت تنفيذ المعاملة ولا تؤثر في الأرباح المستقبلية

٢/٢ هيكل الملكية

١/٢/٢ تعريف هيكل الملكية : نوعية ملاك الشركة و كيفية توزيع رأس مال الشركة عليهم ، و عرفها (عبده، ٢٠٢١): هيكل الملكية هو مزيج من خصص الملكية لمجموعة من الملاك لديهم مصالح و أهداف قد تكون مختلفة عن أهداف و مصالح المديرين و يعبر عن هوية ملاك المنشأة و نسب ملكيتهم من الأسهم،و يتمثل في التصنيفات التالية:

٢/٢/٢ تصنيفات هيكل الملكية

تعددت تصنيفات هيكل الملكية في العديد من الدراسات ويمكن للباحثة من خلال الاطلاع و الدراسة عرض أنواع هياكل الملكية

- أ- تصنيفات هيكل الملكية من حيث درجة تركيز الملكية
- ب- تصنيفات هيكل الملكية من حيث جنسية الملاك
- ت- تصنيفات هيكل الملكية من حيث طبيعة الملاك

٣/٢/٢ هيكل الملكية المؤسسية Ownership Structure Institutional

هي نسبة مجموع الأسهم المملوكة من قبل شركات أو مؤسسات إلى رأس المال المدفوع و تلعب الملكية المؤسسية دورا هاما في مراقبة الإدارة وتعزيز كفاءة المعلومات المفصح عنها في سوق رأس المال ، و هذا يخفض من تكاليف الوكالة من ناحية ومن ناحية اخرى قد يكون المستثمرين المؤسسين ذو خبرة ومعرفة أكثر من باقي المساهمين ، و أيضا قد يحاولون السيطرة على قرارات الشركة و التأثير عليها بغرض محاولتهم لتعظيم ارباحهم(Sakawa & Watanabel,2020)

و من هنا يمكن القول بأن هناك وجهتين نظر فيما يتعلق بتأثير سلوك كبار المساهمين على الإدارة وعلى أداء الشركة وهما:

١- فرض الرقابة الكفوة Efficient Monitoring Hypothesis

تعني أن كبار المساهمين لديهم القدرة والدافع على رقابة الإدارة بالمقارنة مع صغار المستثمرين وذلك لقدرة صغار المساهمين على بيع أسهمهم بسهولة إذا كانوا غير راضيين عن أداء الشركة بينما يختلف الوضع بالنسبة لكبار المساهمين حيث أن في الغالب بيع جزء كبير من أسهم كبار المساهمين يصاحبه إنخفاض كبير في أسعار الأسهم ولذلك يتوافر لدى كبار المساهمين الدافع للرقابة و التأثير على الإدارة لحماية إستثماراتهم ، ويتبنوا عادة إستراتيجية طويلة الأجل للرقابة على المديرين وتحقيق منافع أكبر مقارنة بصغار المساهمين.(Chen,2012)

٢- فرض المصادرة Expropriation Hypothesis

يقوم فرض المصادرة على انه يمكن أن ينشأ تعارض بين كبار وصغار المساهمين وذلك يرجع إلى أن كبار المساهمين عادة يطالبون بعائد مرتفع على استثماراتهم بالإضافة لإستخدام حقوق الرقابة المكفولة لهم لتحقيق منافع خاصة و احيانا للإستحواذ على حقوق صغار المساهمين من خلال تدخلهم في إدارة الشركة، ارتفاع نسبة الملكية المؤسسية يزيد من نسبة تركيز الملكية في يد مستثمر مؤسسي واحد و ذلك يؤدي إلى نشأة مشكلة الحصانة (Alves,2012)

وأشارت دراسة (Jalae,2012) أنه يمكن للملكية المؤسسية التحكم في تكاليف الإنتاج من خلال مدخل التكلفة المستهدفة (البعد التكاليفي) ضمان أن المنتجات المستقبلية تولد أرباح كافية ، لتمكن الشركة من تحسين خططها على المدى البعيد و ذلك لتصميم منتجات تتوافق مع العملاء بأقل تكلفة ممكنة مع الحفاظ على مستوى عالي من الجودة

٢/٢ / ٤ هيكل الملكية الحكومية

قد تمتلك هيئات و جهات حكومية أسهم في الشركات و من ثم تنشأ الملكية الحكومية

٢/٢ / ٤ الآثار الإيجابية التي يمكن أن تصاحب وجود الملكية الحكومية

للملكية الحكومية آثار ايجابية تناولتها دراسة كلا من(choi et al,2011)؛ (سحلول،٢٠١١)؛ (Dong et al., 2022) و يمكن عرضها على

النحو التالي:-

١- الملكية تلعب دورا هاما في الإقتصاديات الإنتقالية و في نمو الصناعة و تسعى لتحقيق أهداف سياسية وتزويد المديرين بالحماية من نظام السوق و كما أن للملكية الحكومية تأثير إيجابي على أداء الشركات سواء في الدول المتقدمة أو التي تمر بمرحلة إنتقالية.

- ٤- الهدف الأساسي للإستراتيجيات الحكومية تعزيز المنافع العامة سواء سياسيه و إجتماعية و تحقيق الفائدة ككل للمجتمع أكثر من هدف تحقيق الربح لأنها تقلل الربحية عند مقارنتها بالشركات الخاصة و بالتالي تزداد جودة الأرباح و ذلك لأنها لاتسعى لتحقيق منافعها على حساب صغار المساهمين
- ٥- الملكية الحكومية لها دور إيجابي في رفع كفاءة الأداء التشغيلي وجودة الربح من خلال تحسين جودة الحوكمة لخلق سوق كفاء يجلب رأس المال المحلي و الأجنبي للمنشأة و

٢/٤/٢/٢ الآثار السلبية التي يمكن أن تصاحب وجود الملكية الحكومية

تناولت دراسة كلا من (الشاهد، عناني ٢٠١٨) ؛ (Dohan,2018) ؛ (yu,2013,p:1) ((huang,2020)).

- ١- وجود الملكية الحكومية في المنشأة قد يوفر نفوذا في تعيين أعضاء الإدارة فتعطي الأفضلية للأشخاص ذوى النفوذ السياسية بحجة قدرتهم على الأداء الفعال مما يؤثر على الأداء المالي.

- ١- ستلجأ الحكومة لإخفاء موارد الشركة لأهداف سياسية
- ٢- إحتماالية تواطؤ ممثلي الحكومة في الشركات مع مديري الشركات لإستغلال موارد الشركة
- ٣- الملكية الحكومية تحد من مستوى الشفافية للشركة عبر عدم تشجيعها على نشر معلومات الشركة لإعتبارات سياسية مما يؤدي إلى آثار سلبية في الأسواق المالية نتيجة نقص المعلومات عن الشركة

٣/٢ دور فئات هيكل الملكية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح (تطوير الفروض)

١/ ٣/٢ دور الملكية المؤسسية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح

الملكية المؤسسية لديها قدرة أعلى على لفرض رقابة على أداء الإدارة و من ثم يمكن أن يكون لها تأثير فعال في الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة و بالتالي الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح بكل ممارساتها، و قد أشارت دراسة(عبيد،٢٠١٠، Velury and Jenkins,2006)؛ أن الملكية المؤسسية تمارس الرقابة على سلوك إدارة الشركة بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على بيئة المعلومات الخاصة بالشركة ، و زيادة الملكية المؤسسية في أسهم الشركة تؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و منها القدرة التنبؤية لتلك المعلومة ، الحيادية ، التمثيل الصادق ،التوقيت المناسب.

و أشارت دراسة (Markarian and Bricker,2008) إلى أن الملكية المؤسسية لديها قدرة فعالة وكفاءة عالية تمكنها من تحليل المعلومات و استخلاص النتائج مما يؤدي إلى الحد من استغلال الإدارة للمعلومات الداخلية لتحقيق منفعتها الخاصة على حساب باقى الأطراف أصحاب المصلحة الأخرى مما تزيد من جودة القوائم المالية.

كما أشارت دراسة (Yodabuter,2013) أن الشركات التي تمتلك فيها بعض المؤسسات المالية نسبة عالية من الأسهم تزداد فيها تغيير الإدارة كعقاب على سوء الأداء مقارنة بغيرها من الشركات مما تساعد على تحقيق تقارب المصالح بين الإدارة و الملاك نظرا لتوافر الحافز لديهم للرقابة الفعالة و

المستمرة على تصرفات الإدارة، و كما أشارت دراسة (cillian and patricia,2002)أن الملكية المؤسسية تؤدي إلى انخفاض احتمال قيام الإدارة بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها لتحقيق منافع شخصية من خلال التحكم في قيمة العناصر التي تعتمد على الأحكام و الآراء الشخصية للإدارة.

كما أشارت دراسة (احمد،٢٠٠٩) أن الملكية المؤسسية تدعم قدرة الشركة على النمو و الإستمرار في الأجل الطويل ، و اتفقت دراسة (AL-fayoumi,2010) مع دراسة (عفيفي،٢٠١١)والمؤسسات التي تستثمر استثمار طويل الأجل تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح لما لها من دور رقابي فعال ، وتختلف دوافع الملكية المؤسسية اذا كان استثمار بنية الاحتفاظ طويل الاجل او بنية الاتجار ، فالاحتفاظ طويل الاجل بالأسهم يقلل من قدرة الشركات من ممارسة ادارة الارباح بالأنشطة الحقيقية وتدفع المديرين لاتخاذ قرارات لا تضر بمصلحة الشركة وتزيد من جودة الارباح. و لإختبار مدى تأثير هيكل الملكية المؤسسية على مستوى ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية سوف تقوم الباحثة بإختبار الفرض البحثي ويمكن صياغته كما يلي:-

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال المصرية.

٢/٣/٢ دور الملكية الحكومية في الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح.

الملكية الحكومية يمكن ان يكون لديها قدره الرقابه الفعالة ومن ثم يمكن ان يكون لها تأثير فعال ف الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وبالتالي الحد من الإدارة الحقيقيه للأرباح بكل ممارساتها.

واشارت دراسة (سحلول،٢٠١١)ان الشركات المملوكة للحكومة لا تهدف اداره الربح لأنها تقلل الربحية المنخفضة اذا تم مقارنتها بنظائرها من الشركات الخاصة و بالتالي تزداد جوده الارباح المحاسبية ولا تسعى لتحقيق منفعتها على حساب صغار المستثمرين لان الهدف الاساسي للاستراتيجيات الحكومية يحقق المنافع العامة.

وكما أشارت دراسة (choi,et all,2011,p.442) ان الملكية الحكومية تساعد على نمو الصناعة وتزود المديرين بالحمايه من نظام السوق ولها تأثير ايجابي على اداء الشركات سواء في الدول المتقدمه او الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

وكما أشارت (Dong et al,2022) بالدور الإيجابي للحكومة في رفع كفاءة الأداء التشغيلي للمنشأة مثل الإهتمام بقسم البحوث و التطوير و حجم الصادرات و ذلك في ضوء ما تقدمه الحكومة من تسهيلات داخلية و كذلك تحسين شبكة الإتصالات الخارجية للمنشأة ولإختبار مدى وجود تأثير الملكية الحكومية على مستوى ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في بيئة الأعمال .

٣ الدراسة التطبيقية

١/٣ الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في دراسة و تحليل الوضع الحالي لبيان دور هيكل الملكية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح مع التطبيق علي الشركات المساهمة المصرية.

ويتحقق الهدف الرئيسي للدراسة من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ- بيان دور نسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

ب- بيان دور نسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

٢/٣ فروض الدراسة التطبيقية

تحقيقا للهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية و الأهداف الفرعية المشتقة منه ، فإنه يمكن صياغة فروض الدراسة في الفرض البحثي الرئيسي ومجموعة من الفروض الفرعية التالية:

الفرض البحثي الرئيسي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة هيكل الملكية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح بالتطبيق علي الشركات المساهمة المصرية.

و ينبثق من هذا الفرض البحثي الرئيسي الفروض الفرعية التالية :

الفرض البحثي الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصرية.

الفرض البحثي الفرعي الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح في الشركات المساهمة المصر

٣/٣ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

يوضح الجدول رقم(١/٣) التالي كيفية قياس كل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والرقابية

الجدول رقم (١/٣) توصيف المتغيرات الدراسة التطبيقية

المتغير	الرمز	كيفية قياس المتغير
(١) المتغير التابع		
الإدارة الحقيقية للأرباح	REM	قدمت دراسة كلا من (Roychowdhury, 2006; Cupertino et al., 2015) نموذجاً لتقدير مستوى التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية كمقياس بديل للممارسات المتعلقة بالإدارة الحقيقية للأرباح، وذلك من خلال المعادلة التالية:

المتغير	الرمز	كيفية قياس المتغير
		$\frac{CFO_{it}}{A_{it-1}}$ $= \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right)$ $+ \beta_2 \left(\frac{S_{it}}{A_{it-1}} \right)$ $+ \beta_3 \left(\frac{\Delta S_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$ <p>حيث إن:</p> <p>CFO_{it}: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).</p> <p>A_{it-1}: إجمالي أصول الشركة (i) في بداية السنة (t).</p> <p>S_{it}: تمثل مبيعات للشركة (i) في السنة (t).</p> <p>ΔS_{it}: التغير في المبيعات للفترة الحالية مقارنة بالمبيعات السنوية للفترة السابقة لها مباشرة.</p> <p>ε_{it}: الخطأ العشوائي للشركة (i) في السنة (t)</p>
(٢) المتغيرات المستقلة		
الملكية المؤسسية	IO	تقاس بنسبة مجموع الأسهم المملوكة من قبل شركات أو مؤسسات إلى إجمالي الأسهم.
الملكية الحكومية	GO	وتقاس بنسبة الأسهم المملوكة للدولة من إجمالي الأسهم.
(٣) المتغيرات الرقابية		
نمو المبيعات	Rev	(مبيعات السنة الحالية - مبيعات السنة السابقة)/مبيعات السنة السابقة
حجم الشركة	Size	ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة.
الرافعة المالية	Lev	وتم قياسه بخارج قسمة إجمالي الديون على إجمالي الأصول في نهاية السنة.

المصدر: (اعداد الباحثة)

٤/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

١/٤/٣ **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية من عام ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٢٣.

٢/٤/٣ **عينة الدراسة:** سيتم اختيار عينة الدراسة وفقاً للاعتبارات التالية:

أ- أن تكون مدرجة وتم تداول أسهمها ولم توقف عن التداول في البورصة خلال فترة الدراسة.

ب- ألا تكون الشركة قد خضعت لتصفية أو اندماج أو قامت بزيادة أو تخفيض رأسمالها خلال فترة الدراسة.

ج- إمكانية الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة مثل توافر التقارير المالية للشركات على المواقع الإلكترونية للشركات أو على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية.

د- أن تكون القوائم و التقارير المالية معدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام.

وبناءً على ما سبق فقد توصلت الباحثة لعينة مكونة من ٣٠ شركة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة وبذلك تمثل حجم العينة (٣٠ × ٤ سنوات = ١٢٠ مشاهدة).

وفيما يلي الجدول رقم (٢/٣) التالي أسماء شركات العينة المختارة

٥/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية:

من أجل اختبار فروض البحث واطمأن الدراسة التطبيقية استخدمت الباحثة العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة وهي كما يلي:

١- أساليب الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics بهدف توصيف متغيرات الدراسة قامت الباحثة باستخدام كلا من الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢- أسلوب One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات.

٣- أسلوب (Pearson Correlation Coefficient) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Multicollinearity).

٤- أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من أجل اختبار فروض البحث.

٦/٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة التطبيقية:

قامت الباحثة بإجراء التشغيل الإلكتروني لبيانات الدراسة التطبيقية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. Version 26 (Statistical Package for the Social Sciences)، ويعرض جدول (٣/٣) التالي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله ما يلي:

الجدول رقم (٣/٣) الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

المتغير	حجم العينة	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإدارة الحقيقية للأرباح (REM)	١٢٠	- ٠,٤١٠١			٠,١٥٢٤
الملكية المؤسسية (IO)	١٢٠	٠,٠٠٠	٠,٩٧١	٠,٥٠٥١	٠,٣٢٦٤
الملكية الحكومية (GO)	١٢٠	٠,٠٠٠	٠,٦٥١	٠,٠٧٤	٠,١٩١٩
معدل نمو المبيعات (REV)	١٢٠	- ٠,٤٥	١,٢٠	٠,٤٤٢	٠,٦٨٣
حجم الشركة (Size)	١٢٠	٧,٢١ ٢	١٠,٩٤	٨,٩٢٦	٠,٧٩٤
الرافعة المالية (Lev)	١٢٠	٠,٠٣ ١٣	٠,٩٩٥	٠,٤٧٣	٠,٢٢٨٤

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٣/٣) السابق ما يلي:

- أ- تراوحت قيمة متغير (الإدارة الحقيقية للأرباح) بين -٠,٤١ و ٠,٧١ بمتوسط قدرة - ٠,٠٠٧٩، وبانحراف معياري قدرة ٠,١٥٢٤ وهذا يعتبر تشتت كبير بين شركات العينة من حيث ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح بالشركات محل البحث.
- ب- بلغ الحد الأقصى لنسبة (الملكية المؤسسية) نسبة ٩٧% والحد الأدنى صفر %، بمتوسط قدرة ٥٠,٥%، وبانحراف معياري قدرة ٣٢,٦%، مما يدل على إرتفاع نسبة الملكية المؤسسية بين الشركات محل البحث مع تشتت كبير.
- ت- بينما بلغ الحد الأقصى لنسبة (الملكية الحكومية) نسبة ٦٥% والحد الأدنى صفر %، بمتوسط قدرة ٧,٤%، وبانحراف معياري قدرة ١٩,٢%، مما يدل على إنخفاض نسبة الملكية الحكومية بين الشركات محل البحث مع تشتت كبير.
- ث- بلغ متوسط معدل نمو المبيعات ٤٤,٢% وبانحراف معياري ٦٨,٣%.
- ج- وبلغ متوسط حجم الشركة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (٨,٩٢٦) وبانحراف معياري قدرة (٠,٧٩٤).
- ح- بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية ٤٧,٣٨% بانحراف معياري ٢٢,٨٤%.
- ٧/٣ إختبارات التحقق من صلاحية البيانات للخضوع لتحليل الانحدار المتعدد:

يتطلب استخدام نموذج الانحدار في التحليل توافر مجموعة من الافتراضات والتي بدون توافرها قد تتأثر صحة نتائج التحليل، ومن أهم هذه الافتراضات أن تتبع بيانات المتغيرات لنمط التوزيع الطبيعي، وألا يكون هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات وبعضها البعض بما يؤثر في نتائج نموذج الانحدار.

أولاً: قامت الباحثة بإجراء اختبار **One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test** للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المتصلة، وهو اختبار ضروري لمعرفة نوعية الإختبارات التي يمكن استخدامها، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات المعلمية أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي يتم استخدام الإختبارات اللامعلمية.

ويوضح الجدول رقم (٤/٣) التالي ملخصاً لإجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لبيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والرقابي

الجدول رقم (٤/٣) اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغيرات	قيمة الإختبار	مستوى المعنوية
الإدارة الحقيقية للأرباح (REM)	٠,١١٤	٠,١٢١
الملكية المؤسسية (IO)	٠,١٣٩	٠,١٠٠
الملكية الحكومية (GO)	٠,٤١٧	٠,٠٦٤
معدل نمو المبيعات (REV)	٠,٢٩٢	٠,٠٨٧
حجم الشركة (Size)	٠,٠٩٨	٠,١٤٧
الرافعة المالية (Lev)	٠,٠٦١	٠,٢٠٠

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويوضح من الجدول رقم (٤/٣) أن قيمة Sig لكل المتغيرات (المستقلة والتابعة والرقابية) أكبر من (٠,٠٥) وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وتعد ملائمة لإجراء الإختبارات المعلمية، وصالحة لتطبيق أسلوب تحليل الان

ثانياً: اختبار معاملات ارتباط بيرسون:

توضح معاملات ارتباط بيرسون مدي قوة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض أو بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتستخدم أيضاً للتحقق من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض. ويوضح الجدول رقم (٥/٣) التالي نتائج تحليل الإندار بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (٥/٣) نتائج تحليل الإندار بين متغيرات الدراسة

Lev	Size	REV	F O	G O	M O	IO	REM	المتغيرات
							١	REM
							ig	IO
						١	-	

							٠,٢٣٩	
							٠,٠٠٩	ig
							٠,٠٠١	ig
			١	-	٠,١٨٨	٢٢٢	٠,٠٤٥	
					٠,٠٤٠	٠,٠١٥	٠,٦٢٤	ig
				٠,٠٩٥	٠,٩٥١	٠,١٥٨	٠,٤٦٠	ig
		١	-	-	٠,٠٨٣	-	٠,٢٦٧	
			٠,٠٦١	٠,٠٦١	٠,٠٨٣	٠,٠٨٩	٠,٢٦٧	
			٠,٠٥٥	٠,٠٥٩	٠,٣٦٥	٠,٣٣٣	٠,٠٠٣	ig
		١	٠,٠٣٦	٠,٠٧٧	-	٠,١٧٣	٢٤٨	
			٠,٠٠٧	٠,٠٦٩٩	٠,٤٠٦	٠,٠٥٩	٠,٠٠٦	ig
		١	٠,٠١٢	٠,٠٥٨	٠,٠٥٧	٠,٢٣١	-	
			٠,٠١٧	٠,٠٥٢٩	٠,٠٥٣٥	٠,٠١١	٠,٠١٩	ig
			٠,٠٢١	٠,٠٥٢٩	٠,٠٥٣٥	٠,٠١١	٠,٠١٩	ig

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من جدول (٥/٣) السابق ما يلي:

- أ) -توجد علاقة ارتباط سالبة ومعنوية بين ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وكلا من الملكية المؤسسية ومعدل نمو المبيعات.
- ب) -توجد علاقة ارتباط سالبة ولكنها غير معنوية بين ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح وكلا من الملكية الحكومية وحجم الشركة والرافعة المالية.

ثالثا: إختبار معامل تضخم التباين

قامت الباحثة بإجراء إختبار Multicollinearity للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة، للتأكد من خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي، وذلك بإيجاد معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المستقلة، علماً بأن النموذج يعتبر خالي من مشكلة التداخل الخطي طالما كانت قيمة معامل تضخم التباين أقل من (٥).، ويمكن للباحثة عرض نتائج إختبار Multicollinearity من خلال جدول رقم (٦/٥) على النحو التالي:

الجدول رقم (٦/٣) نتائج إختبار Multicollinearity

Collinearity Statistics		أ) المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية
VIF	Tolerance	
١,٨٢٩	٠,٥٤٧	الملكية المؤسسية (IO)

١,١٠٩	٠,٩٠١	الملكية الحكومية (GO)
١,٠٦١	٠,٩٤٢	معدل نمو المبيعات (REV)
١,٢٠٣	٠,٨٣١	حجم الشركة (Size)
١,١٨٠	٠,٨٤٧	الرافعة المالية (Lev)

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ويساعد معامل التداخل الخطي Tolerance في التعرف على ما إذا كان نموذج الانحدار يعاني من مشكلة التداخل الخطي أو الارتباط بين أحد أو بعض المتغيرات المستقلة والرقابية، وهذا التداخل يؤثر سلباً على دلالة النموذج وصلاحيته نتاجه. وتستخدم قيم اختبار معامل تضخم التباين VIF في التحقق من مدى وجود هذه المشكلة من عدمه، ويتضح من جدول (٦/٥) السابق خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي وذلك نظراً لأن قيمة معامل تضخم التباين لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية أقل من (٥)، وبالتالي فإن النموذج يعد صالحاً لإجراء اختبار الانحدار المتعدد.

٨/٣ اختبار الفرض الفرعي البحثي الاول:

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح".

من أجل اختبار الفرض البحثي الفرعي الاول استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وستقوم الباحثة باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$REM = \beta_0 + \beta_1 IO + \beta_2 REV + \beta_3 Size + \beta_4 Lev + \varepsilon \quad H_{01}$$

حيث أن:

REM: الإدارة الحقيقية للأرباح.

IO: الملكية المؤسسية.

REV: معدل نمو المبيعات

Size: حجم الشركة

Lev: الرافعة المالية

β_1 β_4 : معاملات نموذج الانحدار

B_0 : ثابت نموذج الانحدار

ويوضح الجدول رقم (٧/٣) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

الجدول رقم (٧/٣) اختبار الفرض البحثي الفرعي الاول

REGRESSION (1) RESULTS

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.406 ^a	.165	.136
ANOVA			

Model	F		Sig.
		5.681	
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized	T	Sig.
	B		
Constant	-.146	-.976	.331
IO	-.153	-3.550	.001
REV	-.021	-3.519	.001
Size	.029	1.631	.106
Lev	-.074	-1.218	.226

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (٧/٣) يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠,٤٠٦، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين هيكل الملكية المؤسسية والإدارة الحقيقية للأرباح.

٢- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠,١٦٥، وهذا يعني أن هيكل الملكية المؤسسية يفسر ١٦,٥% من التغير في الإدارة الحقيقية للأرباح.

٣- قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square تساوي ٠,١٣٦، وهي قريبة جدا من النسبة السابقة.

٤- قيمة معامل بيتا ($\beta = -0.153^*$) وهو سالب ومعنوي عند مستوى معنوية (١%) وذلك يدل على أن هيكل الملكية المؤسسية يؤثر سلبا على الإدارة الحقيقية للأرباح، وبالتالي يمكن القول أن الشركات التي لديها نسبة أعلى من الملكية المؤسسية لديها درجة أقل من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

٥- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة (٥,٦٨١) وبمستوي معنوية (٠,٠٠٠) للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي (٠,٠٠١) وقيمة B تبلغ (-٠,١٥٣) فإن ذلك يشير الي رفض الفرض العدمي الفرعي الأول وقبول الفرض البديل بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية المؤسسية على ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح".

وهذا الأثر سلبي بما يعني أنه كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية إنخفضت ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

٩/٣- إختبار الفرض البحثي الفرعي الثاني

ينص هذا الفرض على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح".

من أجل اختبار الفرض الفرعي الثاني استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة Enter وستقوم الباحثة باختبار هذا الفرض من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$REM = \beta_0 + \beta_1 GO + \beta_2 REV + \beta_3 Size + \beta_4 Lev + \varepsilon \quad H_{03}$$

حيث أن:

REM: الإدارة الحقيقية للأرباح.

GO: الملكية الحكومية.

REV: معدل نمو المبيعات.

Size: حجم الشركة.

Lev: الرافعة المالية.

β_1 β_4 : معاملات نموذج الانحدار.

B_0 : ثابت نموذج الانحدار.

ويوضح الجدول رقم (٨/٣) التالي بعض المقاييس التي تم حسابها للنموذج المقدر وهي:

الجدول رقم (٨/٣) اختبار الفرض البحثي الفرعي الثاني

REGRESSION (2) RESULTS

Model summary			
Model	R	R ²	Adjusted R ²
	.279 ^a	.078	.046
ANOVA			
Model	F	Sig.	
	2.419	.052 ^b	
COEFFICIENTS			
MODEL	Unstandardized B	T	Sig.
Constant	-.077	-.494	.622
GO	-.051	-.719	.474
REV	-.019	-3.027	.003
Size	.010	.551	.583
Lev	-.013	-.214	.831

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (٨/٣) يمكن استخلاص النتائج التالية:

- 1- قيمة معامل الارتباط R يساوي ٠,٢٧٩، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط بين هيكل الملكية الحكومية والإدارة الحقيقية للأرباح.
- 2- قيمة معامل التحديد R Square تساوي ٠,٠٧٨، ولكنه غير معنوي.

- ٣- قيمة معامل بيتا ($\beta = -0.051$) وهو سالب وغير معنوي عند مستوى معنوية، وذلك يدل على أن هيكل الملكية الحكومية يؤثر سلبا على الإدارة الحقيقية للأرباح ولكن هذا التأثير غير معنوي.
- ٤- بناء على النتائج الواردة في الجدول السابق وبالنظر الي قيمة F المحسوبة (٢,٤١٩) وبمستوى معنوية (٠,٠٥٢) للنموذج، ومستوى المعنوية الخاصة بالمتغير يساوي (٠,٤٧٤) وقيمة B تبلغ (-٠,٠٥١) فإن ذلك يشير الي قبول الفرض العدمي الفرعي الثالث بأنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح

١٠/٣ نتائج الدراسة التطبيقية

أ- خلاصة الدراسة النظرية

- يمكن للباحثة إستخلاص أهم النتائج النظرية التي توصلت إليها من خلال تحليل الشق النظري لهذه الدراسة فيما يلي:
١. الإدارة الحقيقية للأرباح يختلف تأثيراتها على التدفقات النقدية عن ادارة الأرباح المحاسبية حيث إن عندما تخفض النفقات الإختيارية تزيد من التدفقات النقدية عند زيادة المبيعات الأجلة وزيادة الإنتاج تقل التدفقات النقدية.
 ٢. الإدارة المحاسبية لا تؤثر علي قيمة الشركة في الأجل الطويل ولكن الإدارة الحقيقية تزيد قيمة الشركة في الأجل القصير وتخفض قيمة الشركة في الأجل الطويل.
 ٣. الإدارة المحاسبية لا تؤثر علي التدفقات النقدية، بينما الإدارة الحقيقية للأرباح تؤثر مباشرة علي التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية .
 ٤. المستثمر المؤسسي غالبا ما يفضل القوائم المالية ذات مستوى عالي من الجودة ،و هو ما يدفع الشركات التي تستثمر فيها تلك المؤسسات إلى السعي نحو تحقيق اختيار مكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تعمل فيها الشركة و ذات كفاءة عالية للقيام بعملية المراجعة ، مما ينعكس على جودة عملية المراجعة جودة الأرباح و خلوها من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح
 ٥. عند قياس تكاليف الإنتاج الغير عادية يتم الإعتماد على تكاليف الإنتاج و ليس تكلفة البضاعة و قد علل ذلك بأن تكلفة البضاعة المباعة تتأثر أيضا بالتلاعب بالإدارة المحاسبية للأرباح تتأثر بالتلاعب بالإدارة المحاسبية للأرباح حيث يؤجل حذف المخزون المتقادم و ذلك من شأنه تخفيض تكلفة البضاعة المباعة و الإختلاف بين طريقة LIFO&FIFO يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة لذلك يفضل إستخدام تكاليف الإنتاج بدلا من تكلفة البضاعة المباعة لأنها لا تعكس الأثر الصافي للتلاعب بحجم الإنتاج.
 ٦. يتضح للباحثة أن كل نوع من أنواع هيكل الملكية له أثر مميز على الشركة ويتضمن مزايا وتناولت الباحثة العوامل المؤثرة على تركيبة هيكل الملكية من حيث درجة تركيز الملكية تقوم بدور مهم في تحديد قوة و حافز كل مساهم لتحقيق أهدافه الخاصة والتي تختلف بشكل أو بآخر عن أهداف باقي المساهمين.

٧. المؤسسات التي تستثمر استثمار طويل الأجل تعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح لما لها من دور رقابي فعال ، وحيث ان المستثمرين ذات الملكية المؤسسية يمكنهم التأثير على الإدارة الحقيقية للأرباح و تختلف دوافع الملكية المؤسسية اذا كان استثمار بنية الاحتفاظ طويل الاجل او بنية الاتجار .

٨. الملكية المؤسسية لديها قدرة أعلى على لفرض رقابة على أداء الإدارة و من ثم يمكن أن يكون لها تأثير فعال في الحد من السلوك الإنتهازي للإدارة و بالتالي الحد من الإدارة الحقيقية للأرباح بكل ممارساتها.

٩. أن تسجيل الشركات أو وجود مستثمرين أجنبى يمتلكون جزء من أسهم الشركة يرتبط إيجابيا بجودة الأرباح حيث يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين الشفافية و الإفصاح بين المديرين و الأطراف الخارجية.:

- أ- المتطلبات المادية: يتطلب إجراء توزيعات نقدية للأرباح بدلا من الاحتفاظ الزائد بالنقدية لأغراض إدارية تحصينية و عوامل التحليل السلوكي.
- ب- متطلبات إستثمارية : تفضيل أنماط ملكية معينة لإعادة الإستثمار و تعظيم الإستثمارات الحالية و المستقبلية بدلا من التركيز علي العائد الجارى قصير الأجل.
- ت- وجود متطلبات معلوماتية : تتحقق برفع مستويات الشفافية و التماثل المعلوماتي عن طريق المزيد من الإفصاحات الإختيارية.

ب- نتائج الدراسة العملية

توصلت الباحثة من خلال إجراء الدراسة التطبيقية إلى النتائج التالية:

- ١- الأثر سلبى لهيكل الملكية المؤسسية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح بما يعنى أنه كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية إنخفضت مستوى الإدارة الحقيقية للأرباح.
- ٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة هيكل الملكية الحكومية في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح بما يعنى أنكلما زادت الملكية زاد مستوى ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.

إستنادا إلى ما توصلت إليه الباحثة من نتائج فى هذه الدراسة ما يلى:

- ١- ضرورة تفعيل وسائل الحوكمة الرشيدة و ذلك من أجل توفير نظام رقابي فعال يحد من سلوك الإدارة الإنتهازي خاصة عند زيادة نسب ملكيتهم.
- ٢- ضرورة الإفصاح المحاسبى عن تركيبة هيكل الملكية من قبل الشركات.
- ٣- التشجيع علي وجود هيكل ملكية مؤسسية في تركيبة هيكل الملكية لما لها من دور رقابي فعال في الحد من ممارسات الإدارة الحقيقية للأرباح.
- ٤- علي الهيئة العامة للرقابة إتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحد من التلاعب والغش في المحتوى الإعلامى للقوائم المالية.

٥- ضرورة توفير البيئة المناسبة لتشجيع الإستثمار الأجنبي و توفير متطلبات الحماية القانونية لهم
لذا يجب وضع العديد من الإستراتيجيات التي تعزز من جذب المستثمرين الأجانب مما
يساهمون في دفع عجلة التنمية.

٦- ضرورة زيادة مستوى الشفافية في الشركات التي تسيطر عليها الحكومات للتلاعب في التقارير
المالية لإخفاء أنشطة المصادرة و الإستيلاء إما لالغاء الشطب من السوق أو فصدار أسهم.

١٢/٣ مقترحات بحثية مستقبلية

بعد الإنتهاء من هذا البحث تقترح الباحثة مجموعة من الأبحاث العلمية التي يجب أن تتناولها في
البحوث المستقبلية و يمكن توضيحها كما يلي:-

- ١- يمكن تناول أثر هيكل ملكية الشركات المساهمة على الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- ٢- دور هيكل ملكية الحكومات في الحد من التلاعب بممارسات الإدارة الحقيقية
للأرباح.
- ٣- دور الإفصاح الإختياري و هيكل الملكية المؤسسية في تعزيز قيمة الشركة.

٤- المراجع

أولاً : المراجع العربية

(١)الدوريات العلمية

١. أحمد، أيمن شتيوى، (٢٠٠٩) دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات ادارة
الارباح بالشركات المصرية ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، المجلد ٢٩، العدد (١).
٢. الشاهد ريماء محمود العناني ، (٢٠١٧) . اثر هيكل الملكية وخصائص المصارف علي جودة
الأرباح ، عمان ، الأردن.
٣. الناصر، شيماء السيد محمود الدسوقي ، (٢٠٢١) أثر هيكل الملكية على ربحية السهم العادي
للشركات المساهمة المصرية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق.
٤. بطاينة ، هنادي تركي محمد. (٢٠١٩). اثر هيكل الملكية والحاكمة المؤسسية علي الاداء المالي
للشركات الاردنية المدرجة. المجلة الاردنية في ادارة الاعمال .
٥. عزام ، محسن عبيد ; زلط، علاء عاشور. (٢٠٢٠). نحو نموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح
بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية - " دراسة تطبيقية" ،
مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، المجلد السادس، العدد العاشر
صص ٣٨٧-٤٥١

٦. سطلول ، إلهام ، (٢٠١١). تطوير الإفصاح عن هيكل الملكية وتقييم مدى وفاء المعايير المحاسبية بعناصر الإطار المقترح : دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: كلية التجارة وإدارة الاعمال – جامعة حلوان- مصر المجلد ٠٣٦ ، العدد (٣)
٧. عفيفي ، هلال عبدالفتاح السيد .(٢٠١١).العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح دراسة اختبارية في البيئة المصرية. مجلة التجارة والتمويل.
٨. مندور، محمد محمد إبراهيم ،(٢٠١٦).أثر التفعيل الإختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد(٢٠) العددالثاني،ص١١١٩-١١٧٢.

(٢) الرسائل العلمية

١. أبوطالب ، خالد الحنفى محمد ، ٢٠٢٢. أثر ممارسات إدارة الأرباح على العائد السوقى للسهم: مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية.
٢. الحناوي ، السيد محمود. (٢٠١٩). أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
٣. السامدوني،حماده فتح الله محمد.(٢٠٢٠)،أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي مستوي الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية . مع دراسة تطبيقية.
٤. الشاهد ، ديماء محمود ؛ و العناني، رضوان محمد. (٢٠١٧). أثر هيكل الملكية وخصائص المصارف علي جودة الأرباح:دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة في البورصة.
٥. اللوزي ،(٢٠١٣).أثر ممارسات إدارة الأرباحعلى أسعار الأسهم : دراسة إختبارية علي الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.
٦. الجرف ، ياسر احمد السيد محمد. (٢٠١٧). اثر التطورات في معايير المحاسبة المصرية علي مستوي ممارسة ادارة الارباح دراسة تطبيقية علي الشركات ص ص:٦٢-١٦٢.
٧. حسين، علاء على أحمد، ٢٠١٥ " ،قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية- دراسة تطبيقية" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص ٢٣٧-٣١٣
٨. حماد، مصطفى احمد محمد احمد. (٢٠١٧). اثر استخدام الانشطة الحقيقية لادارة الارباح علي الاداء التشغيلي اللاحق للشركات.
٩. عبده،محمد عبده يوسف،(٢٠٢١).أثر هيكل الملكية على سيولة الأسهمفي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية،كلية التجارة جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير.
١٠. غازي،حمادة السعيد المعصراوي(٢٠٢١).أثر العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة التدفقات النقدية علي تكلفة رأس المال : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق المال المصري ، كلية التجارة جامعة طنطا ، رسالة دكتوراة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

(A) Books:

1. Cupertino, C.M., A.L. Martinez, and N. Cdacosta .2015. Earnings Manipulations by real activities management and investors , perceptions research in international business and finance .34:39 -323.

(B) Periodicals

1. Al-fayoumi, N., Abuzayed, B., and Alexander, D. 2010, owner ship structure and earnings management in Emerging Markets: the case of Jordan international research , journal of finance and economics ,38, pp.28-47.
2. Alves, S. M. G. 2011. The effect of the board structure on earnings management: Evidence from Portugal. Journal of Financial Reporting & Accounting 9 (2):141-160.
3. Bayer et al, A, G ,2018 . increases sales and earnings – leader in agriculture after acquisition.
4. Cullinan, C. P., F. Wang, P. Wang, and J. Zhang. 2012. Ownership structure and accounting conservatism in China. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 21 (1):1-16.
5. Cou, Y, Y., and M. L. Chan .(2018). The impact of CEO Characteristics On Real Earning Management: Evidence From The US Banking Industry .JournL Of Applied Finance & Banking 8(2):17-44.
6. Call, J. E. (2019). A Challenge to Business Leaders to End Earnings Management. Journal of Accounting and Finance, 19(4), 55-76.
7. Dong, G., Kokko, A., & Zhou, H. (2022). Innovation and export performance of emerging market enterprises: The roles of state and foreign ownership in China. International Business Review, 102025.
8. GALDI, FERNANDO CAIO, (2021, april). Accounting for Inventory Costs and Real Earnings Management Behavior :FUCAPE Business School, Brazil.
9. Hoang, L; ANH, N; PHUONG, N; PHUONG, T. Impact of ownership structure on dividend policy: Case study of the listed oil and gas companies in Vietnam. International Journal of Social Science and Economics Invention, Vol(6), No(8), 2020, 330-338.
10. Jalae, hamidreza, (2012). advantages of target costing in organization" international journal of research in management, p.10

11. Jiang ,H.,Hbib,A.,&Wang ,S.(2018) Real Earnings Management,Institutional Environment and future operating performance : An international study . The international Journal of Accounting,53(1),33-53.
12. Malik, M. (2015). Corporate Governance and Real Earnings management: The Role Of The Board And Institutional Investors. Journal of knowledge Globalization,8(1).
13. Markarian, L Pozza, 2008. Capitalization of R&D costs and earnings management: Evidence from Italian listed companies The International Journal of Accounting 43 (3), 246-267
14. Sugiyanto, A. C. (2018)," Good Corporate Governance, Conservatism Accounting, Real Earnings Management, And Information Asymmetry On Share Return", Scientific Journal Of The Faculty Of Economics And Accounting , Vol. 4 No. 1,Pp. 9-18.
15. Swai,J.P.,&Mbogela,c.s.(2016).Accrual-Based Versus Real Earnings Manangement; The Effect Of Ownership Structure : Evidence From East Africa .ACRN Oxford journal of finance and risk perspectives ,5(2),121-140.
16. Sakawa, H., & Watanabel, N. (2020). Institutional ownership and firm performance under stakeholder-oriented corporate governance. Sustainability, 12(3), 1021.
17. Sellami,M.(2015)Incentives and Constraints Of real earnings management The literature review .International Journal of finance and Accounting ,4(4).206-213.
18. Siraji ,m & Nazar, M,C,A(2021). How do Family and Managerial Ownership Structure Effect Real Earnings Management?, epartment of Accountancy, Sri Lanka Institute of Advanced Technological Education, Sri Lanka.
19. Velury, U., & Jenkins, D. (2006). Institutional ownership and the quality of earnings. Journal of Business Research, 59(9),

C. Thesis

1. Anwar, h. (2019, june 20). Earnings Management and Ownership Structure: Evidence from Sri Lanka.

2. Choi, A. H. (2018). Concentrated Ownership and Long-Term Shareholder Value. *Harv. Bus. L. Rev.*, 53(8), 53-99
3. Choi.,j,H.,, Kim., j .,bon,Qiu,A., zang .x.(2011).Geographic proximity between Auditor and client :how does it impact audit quality ?auditing A Journal Of Practice & Theory ,vol31,no.2,pp.43-72
1. Dohan MS. The Impact of Ownership Structure Determinants in Syrian Corporations Performance. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series*. 2018; 40 (5): 27-40.
2. Xu, R.Z., G.K. Taylor, and M.T. Dugan. 2007. Review of real earnings management literature. *Journal of Accounting Literature* 26(1): 195-228.
3. Yu,w.,(2013)Accountiing based Earnings management and real activitiesManipulation ,ph,D, Georgia Instiitute OF Technology.
4. Zang,A.Y.(2012)Evidence on the trade –off between real activities manipulation and accrual –basedearnings management. *The Accounting Review*.87(2),P.675-703.